Journal of Economics and Administrative Sciences (JEAS)

Available online at http://jeasiq.uobaghdad.edu.iq

التأثيرات المالية للتحول الى معايير التقارير المالية الدولية (IFRSs) في الاسواق السعودية

عبد الرحمن موسى علي محمد
استاذ مساعد جامعة نيالا –السودان-
الان متعاقد مع جامعة القصيم، كلية
الاقتصاد والادارة، قسم المحاسبة،
المملكة العربية السعودية المليدا

a.musaali1976@gmail.com

Received:18/11/2020 **Accepted :26/12/2020** **Published: October / 2020**

هذا العمل مرخص تحت اتفاقية المشاع الابداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - الترخيص العمومي الدولي 4.0
Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

المستخلص

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات المالية للتحول من معايير المحاسبة السعودية (SAS) الى معايير المحاسبة الدولية (IFRSs) ومعرفة اسباب تلك تأثيرات ، اتبعت الدراسة منهجيتين المنهج الوصفي بالاطلاع على الدراسات والتقارير واراء الخبراء حول الاختلافات بين النوعين من المعايير والآثار المحتملة للتحول ورصدها وتلخصيها بشكل علمي، اما المنهج الثاني اجراء اختبارات إحصائية للتعرف على الفروقات بين النوعين من المعايير، تم جمع بيانات الدراسة من القوائم المالية قبل وبعد التحول لعينة من شركات السوق المالية السعودية ذات التأثير الأكبر بعملية التحول عددها (41). ومن أهم النتائج للتحول وجود تأثير محاسبي ذو قيمة جوهرية على تخفيض قيمة كل من العائد على الموجودات، ربحية السهم الاساسية، حقوق المساهمين، مجمل الدخل الشامل، وبزيادة قيمة المطلوبات المتداولة. قد ترجع تأثيرات المالية للتحول بشكل اساسي الى إعادة تصنيف لبعض البنود من نوع الى آخر مثل مصروفات الزكاة والضريبة على قائمة الدخل بدلاً عن تحميلها على الأرباح المبقاة فضلا عن بعض الاختلافات بين النوعين من المعايير التي تطلبت تعديلات على بنود القوائم المالية.

المصطلحات الرئيسة للبحث: التحول الى (IFRSs) ، عناصر القوائم المالية ، مؤشرات قياس الأداء الأساسية

المقدمة:

تشهد كثير من الدول النامية توجهات ومحاولات لإصلاحات اقتصادية تهدف لإحداث نقلة نوعية لاقتصاداتها، فالتطورات المتسارعة والمتغيرات المتلاحقة التي يشهدها قطاع المال والأعمال فيما يخص التشريعات الجديدة كاستجابة لتلك التوجهات يلغي على عاتق الهيئات المهنية والمختصين في الجوانب المالية والمحاسبية مهمة تحديث وتطوير النظرية المحاسبية لمواكبة تلك المتغيرات، وقد اقر مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) خطة التحول الى الـ(IFRSs) والتي بدأ تطبيقها من مطلع العام 2017م للمنشآت الخاضعة للمسائلة العامة وهي المنشآت المدرجة بالسوق المالية أو في طريقها للإدراج او تستغل اصولاً تخص قطاعاً عريضاً من الاطراف الخارجية كأحد أنشطتها الرئيسية كالبنوك وشركات التامين وغيرها، على ان تطبق بقية المنشآت المعايير الدولية من مطلع العام 2018م، وقد سبق هذا الاقرار تحولاً في موقف الهيئة تجاه المعايير الدولية حيث كانت تؤكد على أنه يتعين الاسترشاد بمعايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الفنية الأخرى المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية فيما لم يرد له ذكر في المملكة بعد النظر فيها واستبعاد ما لا يتفق وظروف المملكة, الأ أنه فيما بعد اصدرت الهيئة قرارا بوجوب تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لا يغطيها معيار سعودي.

ومن المعروف هناك اختلافات عديدة بين المعايير الخاصة لأي بلد والبلدان الاخرى من جانب واختلاف معايير الدول عن الـ(IFRSs) من جانب آخر بسبب التباينات الثقافية وتباين احتياجات مختلف مستخدمي القوائم المالية. تؤدي تلك الاختلافات بين المعايير لاستخدام مجموعة متنوعة من التعريفات لعناصر القوائم المالية واستخدام ضوابط وقواعد مختلفة للإثبات والقياس المحاسبي لبنود وعناصر القوائم المالية والافصاح عنها، وفي هذا الخصوص اشار اجتماع مجموعة العشرين في بتسبرج (2009) أن من أسباب الأزمة المالية العالمية عدم التجانس في قياس والتقرير عن أداء الشركات حول العالم. يقر مجلس معايير المحاسبة الدولية أن الحكومات على وجه الخصوص قد تحدد متطلبات مختلفة أو إضافية لأغراضها الخاصة وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا ينبغي أن تؤثر هذه المتطلبات على القوائم المالية المنشورة لصالح المستخدمين الآخرين ما لم تستوفي أيضا احتياجات اولئك المستخدمين الآخرين. ان أبرز ما يميز الـ(IFRS) اهتمامها بتحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال الإفصاحات الاضافية للأمور والاحداث والمعاملات المالية والذي بدوره سيعكس بشفافية الواقع الحقيقي للشركة، بالإضافة الى قابلية التحقق مع شركات أخرى وقراءة موحدة للبيانات المالية مما يساعد في الحصول على معلومات محاسبية مفيدة يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ القرارات الاقتصادية.

على الرغم من الجودة العالية التي تتمتع بها الـ(IFRSs) إلا أنه ينبغي مراعاة أنها أعدت للتطبيق في بيئات متطورة جدا تتوفر لها الخبرات اللازمة ووسائل التطبيق المناسبة مثل وجود معينات لتطبيق مفهوم القيمة العادلة، بالاضافة الى ان مستخدمي القوائم المالية يرغبون في معرفة مدى تأثير التحول من (SAS) إلى الـ(IFRSs) على نتائج الشركات، فضلاً عن معرفة اسباب الاختلافات في العناصر الأساسية للقوائم المالية ومؤشرات قياس الأداء الأساسية نتيجة للتحول الـ(IFRSs) وأي تداعيات اقتصادية قد تؤثر على قراراتهم في القطاعات المختلفة، لاسيما وان عدد الدول التي تتبنى للمعايير الدولية في تزايد فبلغت اكثر من 115 دولة، وعليه جاء هذا البحث كمحاولة للإسهام في تسليط الضوء على تأثير الـ(IFRSs) على النتائج المالية للشركات وابراز أي تداعيات اقتصادية قد تؤثر في القرارات المالية.

المبحث الأول: منهجية البحث

1-1 مشكلة البحث:

إن تطبيق الـ(IFRSs) قد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض أرباح الشركات، وبالتالي فإن الاختلافات بين الـ(SAS) و الـ(IFRSs) قد يكون لها تأثير في القوائم المالية للشركات. وعليه يمكن ابراز المشكلة في الاتي:

ما هي التأثيرات المالية للتحول من الـ(SAS) الى الـ(IFRSs) على النتائج المالية للشركات؟ وماهي اسباب الاختلافات في البنود الأساسية للقوائم المالية ومؤشرات قياس الأداء الأساسية إن وجدت نتيجة للتحول لمعايير المحاسبة الدولية؟

2-1 أهمية البحث:

جاء هذا البحث لإلغاء الضوء على أهم التأثيرات المالية على التقارير المالية لعملية التحول لمعايير المحاسبة الدولية وإيضاح أهم اسبابها لحاجة المستثمرين والمدراء التنفيذيين لتقارير مالية شفافة تتيح لهم تحديد سلامة وصحة العمليات التي تجريها الشركات بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، فضلاً عن ما للمحاسبة من أهمية بالغة للأسواق المالية وما يترتب على ذلك من أهمية كبرى لمعايير إعداد التقارير المالية بصورة سليمة، كما هو معلوم فقد أدت الاضطرابات للأسواق العالمية إبان الأزمات المالية العالمية إلي إلقاء الضوء على أهمية المحاسبة السليمة ومعايير إعداد التقارير.

3-1 أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للبحث في قياس الآثار المالية المتوقعة على الشركات نتيجة للتحول لتطبيق الـ(IFRSs) بالسعودية، وتقييم تأثيرها المحتمل على البنود والمؤشرات الأساسية للقوائم المالية، حيث اوضحت العديد من الدراسات منها دراسة Devon E., and others 2009 ان المستثمرين يهتمون بالتعرف على التأثير على عدة عناصر منها صافي الدخل، حقوق الملكية، العائد على حقوق المساهمين، وبصفة أكثر تفصيلاً فإن الهدف العام للبحث ينقسم إلى مجموعة من الأهداف هي:

1. قياس الآثار المالية للتحول من الـ(SAS) و الـ(IFRSs) على العناصر الأساسية للقوائم المالية
2. تحليل أسباب التأثيرات المالية الجوهرية للتحول من الـ(SAS) و الـ(IFRSs) على عناصر القوائم المالية
3. بيان التأثيرات الكمية للتحول من الـ(SAS) و الـ(IFRSs) على مؤشرات قياس الأداء الأساسية، من خلال مقارنة المؤشرات من المعلومات المالية التي تم الإبلاغ عنها وفقًا للـ(SAS) والمؤشرات المبلغ عنها وفقًا للـ(IFRSs).

4-1 فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضيتين هما:

1. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول من معايير المحاسبة السعودية (SAS) الى معايير المحاسبة الدولية (IFRSs) على عناصر القوائم المالية الأساسية.
2. يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للتحول من معايير المحاسبة السعودية (SAS) الى معايير المحاسبة الدولية (IFRSs) على مؤشرات القوائم المالية الأساسية.

5-1 المجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث بالشركات التي شملها قرار التحول لـ(IFRSs) بالسعودية، وقد تم جمع بيانات البحث من القوائم المالية قبل وبعد التحول لعينة من الشركات المدرجة بسوق الاوراق المالية السعودي ذات التأثر الأكبر بعملية التحول وعددها (41) والموضحة بالجدول (1) والمعنون بأهم التعديلات ببنود القوائم المالية الأساسية والمؤشرات الأساسية، اعتمدت الدراسة على الرصد الذي اجرته صحيفة مال الاقتصادية (مال، 2017) للتعرف على الشركات المتأثرة بتطبيق الـ(IFRSs) والتي تمكن الباحث من الحصول على قوائمها المالية المقارنة.

6-1 تعريف متغيرات البحث:

نقصد بها المتغيرات المستقلة والتابعة للبحث وهي عناصر القوائم المالية: لأغراض البحث يقصد بها كل من الموجودات غير المتداولة، الموجودات المتداولة، المخزون، الذمم المدينة، حقوق المساهمين، المطلوبات غير المتداولة، المطلوبات المتداولة، الايرادات، مجمل الدخل، تكلفة المبيعات، مجمل الدخل الشامل.

مؤشرات قياس الأداء الأساسية: المقصود بها ربحية السهم الاساسية (المحسوبة على اساس صافي دخل الفترة)، العائد على الموجودات.

7-1 الاسلوب الاحصائي:

استخدم البحث اسلوبين احصائيين لاختبار فرضيات البحث وذلك على النحو التالي:

الاول: اختبار الارتباط البسيط بين الـ(SAS) و الـ(IFRS): على أساس اجمالي قيمة كل البنود الأساسية للقوائم المالية المقاسة وفقاً الـ(SAS) و الـ(IFRS) لقياس العلاقة بين النوعين من المعايير، ويعتقد الباحث أن تحليل الارتباط مناسب لهذا الهدف وذلك لأن البحث يحاول معرفة طبيعة العلاقة واتجاهها ومدى معنويتها بين تطبيق الـ(SAS) على بيانات محددة وتطبيق الـ(IFRSs) على نفس البيانات، وليس الهدف معرفة العلاقة السببية بين كل من معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية، فوجود الارتباط بين متغيرين لا يعني ان هنالك علاقة سببية بينهما فقيمة معامل الارتباط r تعني قوة العلاقة، (النجار وآخرون 2009 :193).

الثاني: تحليل التباين: للتعرف على معنوية الفروق بين متوسطات كل من قيمة البنود والمؤشرات المالية في حالة تطبيق الـ(SAS) والـ(IFRSs) باستخدام اختبار F لمستوى دلالة 5%، وذلك بإجراء تحليل التباين لكل بند ومؤشر على حدا للوقوف على البنود والمؤشرات ذات الاختلاف بين النوعين من المعايير واسباب تلك الاختلافات حسب ايضاحات القوائم المنشورة، ويعتقد الباحث أن تحليل التباين مناسب لهذا الهدف وذلك لأن البحث يحاول معرفة أثر تغير تطبيق الـ(SAS) على بيانات محددة الى تطبيق الـ(IFRSs).

8-1 الدراسات السابقة:

دراسة Ampofo, and Robert، 2005: هدفت الدراسة الى معرفة الآثار المترتبة على توفيق معايير المحاسبة بالولايات المتحدة الامريكية، وناقشت الدراسة الفروق بين مبادئ المحاسبة في الولايات الامريكية المتحدة (U.S. GAAP) و بين معايير الـ(IFRSs)، وقد اوضحت الدراسة وجود العديد من الفوارق مما يصعب من عملية تحقيق التوافق بين المعايير المحلية للدول و الـ(IFRSs).

دراسة Peng وآخرون، 2008: هدفت الدراسة للتعرف على الجهود الصينية للتوافق مع الـ(IFRSs)اختبرت الدراسة التقارير المالية لشركات البورصة الصينية بجمهورية الصين الشعبية لسلسلة زمنية امتدت لخمسة عشر سنة، وتوصلت الدارسة إلى وجود اختلاف في الأرباح بين التقارير المالية المعدة طبقا لـ(IFRSs) والتقارير المالية المعدة طبقا للمعايير الصينية.

دراسة القشي والعبادي ، 2008: هدفت الى معرفة النتائج التي سيواجهها الاردن نتيجة تبنيه وتطبيقه المعايير الدولية وقد تناولت الدراسة مدى فعالية تبني وتطبيق الشركات الاردنية لـ(IFRSs) بالمملكة الهاشمية الاردنية، من استنتاجات الدراسة ان الـ(IFRSs) لا تناسب الدول النامية وذلك لأنها لم تراعي ظروف تلك الدول وانها اخذت بعين الاعتبار ظروف الدول المتقدمة فقط, وان تبني الاردن للـ(IFRSs) له الكثير من السلبيات والايجابيات، ومن السلبيات عدم وجود كفاءات لتفعيل المعايير الدولية بشكل صحيح، صعوبة التطبيق وعدم الوضوح مما قد يقود الى غموض الإفصاحات.

دراسة القشي، 2009: هدفت الدراسة إلى قياس إثر تطبيق الاردن لـ(IFRSs) على جذب الاستثمارات الاجنبية، ومن نتائج الدراسة ان تطبيق الـ(IFRSs) يساعد على استقطاب الاستثمار الاجنبي ولذلك لان المستثمر الاجنبي يثق بالقوائم المالية المعدة على ضوء الـ(IFRSs)، فضلا عن الاستثمار الاجنبي له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن بشرط اعادة هيكلة البيئة الاقتصادية.

دراسة حميدان، 2010: من اهداف الدراسة معرفة مدى التزام وتقيد مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق الـ(IFRSs) عند إعداد التقارير المالية الدولية، وقد توصلت الدراسة الى ان مؤسسة المدن الصناعية الاردنية تلتزم بتطبيق الـ(IFRSs)، فضلا عن توافق قوانين وتعليمات مؤسسة المدن الصناعية الاردنية مع قواعد معايير المحاسبة المالية.

دراسة qu وآخرون، 2012: هدفت الدراسة الى اختبار أثر تطبيق الـ(IFRSs) على تحسين جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للمستمرين بالبورصة الصينية بجمهورية الصين الشعبية، وذلك باختبار مدى كفاءة القرارات الاستثمارية قبل وبعد الـ IFRSs ومن نتائج الدراسة الى ان تطبيق معايير المحاسبة الدولية تحسن وتزيد كفاءة القرارات الاستثمارية.

دراسة المجربي، 2012: من اهداف الدراسة تحديد قدرة الشركات الليبية على تبني وتطبيق الـ(IFRSs) والوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك، ومن نتائج الدراسة نقص المهنيين المتخصصين في عينة الدراسة وعدم معرفتهم الجيدة بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، ومن معوقات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية نوعية الاقتصاد المتبع في الدولة وضعف مساقات التعليم الجامعي. ومن توصيات الدراسة اعادة هيكلة التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية بما يتلاءم مع الـ(IFRSs).

دراسة Alma & Ahmed، 2012: هدفت الدراسة إلى تحليل التغيرات في كل من الارباح والخسائر، حقوق الملكية ، الموجودات ، والمطلوبات نتيجة لتغييرات السياسة المحاسبية من معايير المحاسبة الأسترالية (AAS) إلى الـ(IFRSs)، بدولة استرالية اظهرت نتائج الدراسة بعض الاختلافات حيث أن متوسط الدخل والخسارة قد انخفض ، وبالمقابل ارتفعت قيمة كل من حقوق الملكية والاصول والمطلوبات ، مع عدم وجود تغييرات جوهرية في والوضع المالي الإجمالي باستثناء المطلوبات.

دراسة Samuel وآخرون، 2013: هدفت الدراسة الى البحث في الأدبيات الدولية لاكتساب نظرة ثاقبة حول أساس وشكل الاختلاف بين المعاملات المحاسبية والمحاسبة الضريبية فيما يتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.، وقد خلصت الدراسة الى أنه لم تتطور المحاسبة الضريبية في العديد من البلدان بشكل مستقل عن المحاسبة المالية، ورغم ان القواعد في المعايير المحاسبية المحلية قد تختلف عن قواعد المحاسبة الضريبية، إلا ان تعريف الدخل سيبنى على نفس المدخل. وعندما بدأ تطوير المحاسبة لتتماشى مع الـ(IFRSs) القائمة على فهوم الدخل المبني على نهج الميزانية العمومية الذي يسمح بتطبيق اسلوب القيمة العادلة فان ذلك سيطور معايير محاسبية الخاصة بالدول وبالتالي يؤثر بشكل غير مباشر في المحاسبة الضريبية في البلد والذي يعتمد بدوره على المشرعين لكل بلد.

دراسة عسيري، 2014:

من أهداف الدراسة إيضاح أهمية توحيد المعايير المحاسبية على مستوى العالم ودراسة مدى توافق الـ(SAS) مع الـ(IFRSs)، فضلا عما إذا كان خيار التوافق أو تبني معايير المحاسبة الدولية هو خيار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، من نتائج الدراسة ضرورة التوفيق بين الـ(SAS) والـ(IFRSs)، وقد اشارت الدراسة الى أن هناك معايير دولية لا يوجد لها نظير من المعايير السعودية وذلك يفوق 50% من المعايير الدولية.

دراسة عرنوق، 2014: هدفت الدراسة الى التعرف على أثر التحول إلى تطبيق الـ(IFRSs9) "التصنيف والقياس" في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في السوق السورية للأوراق المالية، ومن نتائج الدراسة التحول الى الـ(IFRSs) يؤثر جوهريا على قيمة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفرا بسبب

إعادة تصنيفها إما تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. بالإضافة الى أن قيمة الأدوات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال أعيد تصنيف تلك الاستثمارات المالية في أدوات الدين المتاحة للبيع إلى استثمارات مالية متحفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

دراسة SOVBETOV، 2015:

هدفت الدراسة الى ايضاح عنصرين هما دراسة اثر تبني الـ(IFRS) على القيمة الملائمة بالمملكة المتحدة (UK)، وتقييم تأثير تبني الـ(IFRS) على المؤشرات المالية الرئيسية للشركات، اوضحت نتائج الدراسة ان الـ(IFRS) لها تأثير ايجابي على القيمة الملائمة حيث اوضح اختبار نموذج Ohlson (1995) ان عامل المتغير الوهمي ايجابي، بالاضافة الى ان الدراسة خلصت الى ان تحليل الانحدار اوضح ان نسب الربحية والنمو تتأثر بتبني تلك المعايير ايجابا.

دراسة Georgescu وآخرون، 2015:

كان الهدف من الدراسة هو وضع رأي موضوعي بشأن التأثير على الشركات المدرجة في بورصة بوخارست (BVB) برومانيا عند تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) ، عملت الدراسة على المقارنة بين المؤشرات المالية التي تم الإبلاغ عنها وفقًا للمعايير المحلية و المؤشرات المبلغ عنها وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية، توصلت الدراسة الى ان اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في رومانيا خطوة مفيدة نحو التوافق مع الممارسات المحاسبية الدولية ويشكل أساسًا للتنسيق المحاسبي من خلال ضمان قابلية المقارنة المالية المعلومات المحاسبية، وان أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية يؤثر بشكل كبير على نتائج الشركات المدرجة لان التسويات التي حددتها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإعداد قائمة الربح والخسارة تضمن قياس الدخل بالاعتماد على نتائج الاعمال وليست قيم الاصول.

دراسة Hossain S and Mondal، 2016:

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على بعض الآراء والمقترحات حول تأثير اعتماد الـ(IFRSs) ، بمحاولة قياس آثار تطبيق الـ(IFRS) على القوائم المالية وعمليات اتخاذ القرارات، ومن نتائج الدراسة يؤثر تطبيق الـ(IFRSs) تأثير ايجابي كبير على تكلفة راس المال، بالاضافة الى تحسين عملية توفير المعلومات الملائمة للأدرة لأغراض اتخاذ القرار.

من الملاحظات على الدراسات السابقة: من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ الباحث أن هناك معايير دولية لا يوجد لها نظير من المعايير السعودية وذلك يفوق 50% من المعايير الدولية، فضلا عن وجود اختلاف في بعض البنود والمؤشرات بين التقارير المالية المعدة طبقا لـ(IFRSs) والتقارير المالية المعدة طبقا لمعايير الدول المختلفة والتي منها قيمة كل من الربح والخسارة، حقوق الملكية، المطلوبات وبعض نسب الربحية والنمو، وعليه سيركز البحث على دراسة أثر التحول من الـ(SAS) الى الـ(IFRSs) على هذه العناصر، ومن معوقات تطبيق الـ(IFRSs) نوعية الاقتصاد المتبع في الدولة وعدم تناسق التعليم المحاسبي مع الـ(IFRSs) لاعتماده على المعايير المحلية، الاختلافات البيئية بين الدولة المتقدمة والدول النامية وقلة الكفاءات بالدول النامية قد يعيق سلامة تطبيق المعايير الدولية بشكل صحيح، مما يوجب الاهتمام بدراسة وتوضيح اهم الفروق بين المعايير المحلية والدولية.

إن ما يميز هذا البحث عن معظم الدراسات ان تلك الدراسات ركزت على ابراز الاختلافات بين الـ(IFRSs) والمعايير الخاصة بالدول إلا أنها لم توضح أسباب تلك الاختلافات لذا سيسعى الباحث الى ابراز أسباب الاختلافات في قيم البنود القوائم المالية والمؤشرات الأساسية نتيجة للتحول للمعايير الدولية.

المبحث الثاني: تلخيص اهم الفروق الـ(SAS) والـ(IFRSs):

يسعى الباحث في الجزء التالي توضيح اهم الفروق بين الـ(SAS) و الـ(IFRSs) والتي يتوقع ان تكون لها تأثيرات مالية ذات أهمية مسترشدا بالدراسات واراء الخبراء والمهتمين التي تناولت تلك الاختلافات مثل دراسة عسيري 2014، إصدارات الـSOCPA، فضلاً عن المقارنات بين الـ(SAS) و الـ(IFRSs) وسيتم الاعتماد على المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في السعودية والمعايير السعودية الصادرة من الـSOCPA قبل التحول للـ(IFRS) والتي لها مقابل في الـ(IFRSs). من اهم مميزات الـ(IFRSs) مقارنة بالـ(SAS) الإفصاحات التفصيلية واشتمال الـ(IFRSs) على متطلبات للعرض والقياس تختلف نوعياً عن الـ(SAS) ، وهي نتاج التحديث المستمر لهذه المعايير وتغطيتها لمواضيع متعددة مقارنة بالـ(SAS) ، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2016 :2)، بالاضافة الى معظم متطلبات الـ(IFRSs) تتطلب تدخلاً بشريا وليس عملا آلياً فعلى سبيل المثال تطبيق متطلبات معيار المحاسبة رقم 32 في التفريق بين معاملة معينة على أنها ضمن حقوق الملكية أو الالتزامات وغيرها (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين www.socpa.org.sa)، ويمكن تلخيص أهم الفروق في على النحو التالي:

2-1 المعيار السعودي رقم (3) المخزون السلعي مقابل المعيار الدولي IAS 2 المخزون:

تحديد تكلفة البضاعة المنصرفة المخزون آخر المدة: ينص المعيار السعودي على أن أساس تحديد تكلفة البضاعة المنصرفة هو استخدام المتوسط المرجح ويسمح باستخدام الوارد اول صادر اول والوارد اخيرا صادر اول اذا كان المتوسط المرجح لا يلائم طبيعة نشاط الشركة بشرط ان تفصح عن المبررات التي جعلتها تختار هذه الطريقة وعن الفروق بين التكلفة ثمن تكلفة البضاعة المحسوبة على اساس الطريقة المستخدمة وطريقة المتوسط المرجح. أما المعيار الدولي يحدد تكلفتها على اساس التكلفة الفعلية إذا أمكن عزلها وتحديدها او باستخدام المتوسط المرجح او الوارد اول صادر اول.

تقويم مخزون آخر المدة: يقوم مخزون آخر المدة بالتكلفة أو سعر السوق أيهما اقل وفقاً للمعيار السعودي في حين أن المعيار الدولي يقومه بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما اقل، مبرراً ذلك أن ممارسة تخفيض قيمة المخزون لأقل من التكلفة الى صافي القيمة القابلة للتحقق تتفق مع وجهة النظر بان الأصول لا ينبغي أن تسجل بما يزيد عن المبالغ المتوقع أن تتحقق من بيعها أو استخدامها، بالإضافة الى ان المعيار الدولي يتطلب اعادة النظر في قياس القيمة القابلة للتحقق بشكل دوري وامكانية عكس الخسائر الناتجة عنها والتي تم اثباتها في فترة سابقة.

يوفر المعيار الدولي تفاصيل أكثر عن كيفية المحاسبة عن مخزون مقدمي الخدمة والمنتجات الزراعية.

2-2 المعيار السعودي رقم (4) معيار الافصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة مقابل المعيار الدولي IAS 24 الافصاح عن الطرف ذي العلاقة:

يقتصر المعيار السعودي على الافصاح عن العمليات التي تتم بين المنشاة والاطراف ذوي العلاقة، في حين أن المعيار الدولي لا يقتصر على الافصاح عن العمليات التي تتم بين المنشاة والاطراف ذوي العلاقة، بل يمتد ليشمل الافصاح عن ذوي العلاقة انفسهم سواء تمت معاملات او لم تتم كما هو الحال بالنسبة للمنشآت التابعة وعلاقتها بالمنشأة الام، كما يتطلب المعيار الدولي افصاحا خاصا عن مكافآت موظفي الإدارة الرئيسين.

2-3 المعيار السعودي رقم (9) المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية مقابل المعيار الدولي IAS 7 الادوات المالية، الإفصاحات وIFRSs 9:

تخصص الـ(IFRS) معيار منفصل لمتطلبات المحاسبة عن الأدوات المالية يحتوي على أكثر من 100 فقرة في حين الفقرات المتعلقة بالإفصاح بالمعيار السعودي لا تتجاوز خمسة فقرات، وعليه يتميز المعيار السعودي بمحدودية توجيهاته الذي لم يغطي كل التفاصيل وبالأخص الأدوات المالية والمشتقات، بالاضافة الى أن المعيار IFRSs 9 وفر متطلبات لتصنيف الأصول المالية وأن على أن تقاس بالقيمة العادلة سواء مدرجة بالسوق المالية او غير مدرجة، وفي حالات استثنائية تقاس بالتكلفة المستنفذة والغى المعيار التصنيف الذي يفرق بين الأوراق المالية للإتجار والأوراق المالية المتاحة للبيع، اما بالمعيار السعودي يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع غير المدرجة بالتكلفة.

2-4 المعيار السعودي رقم (11) المحاسبة المالية للزكاة لا يوجد معيار دولي مقابل له:

معيار مستمد من تعاليم الدين الاسلامي وخاضع لتنظيم الهيئة العامة للزكاة والدخل. بالاضافة الى أن الـ(SAS) بالنسبة للشركات المختلطة (مملوكة لسعوديين وغير سعوديين) فإن الزكاة وضريبة الدخل تمثلان معاً التزاما بالنسبة للشركاء يتم المحاسبة عن مصروفات الزكاة والضريبة كأعباء على حقوق الملكية، بتحميلهما على الأرباح المبقاة بقائمة التغيرات في حقوق الملكية، الا أنه وفقاً للمعايير الدولية يجب تحميل هذا المصروف على الربح والخسارة.

2-5 المعيار السعودي رقم (13) الأصول الثابتة مقابل المعيار الدولي IAS 16 المحاسبة عن العقارات والآلات والمعدات وIFRSs 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والمعايير ذات الصلة:

إمكانية إعادة تقويم الأصول الثابتة وفقا لقيمتها العادلة وفقا للـ(IFRSs)، تم اعتماد المعيار المحاسبي الدولي IAS 16 بالمملكة بعد اجراء بعض التعديلات والاضافات عليه والتي منها اشتراط إفصاح تفصيلي عن تكاليف الاختبار والتشغيل التجريبي لأصول المنشأة وذلك للأهمية النسبية لمثل هذه التكاليف في بعض الصناعات التي تتميز بها السعودية مثل الصناعات المتعلقة بالنفط والغاز والتي لا يعالجها المعيار الدولي.

القياس: يشترط المعيار السعودي قياس وإثبات الأصل الثابت الذي يتم اقتناؤه مقابل التنازل عن اصل آخر غير مماثل على اساس القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه ويتم اثبات جميع المكاسب او الخسائر التي تترتب على عملية التبادل فور حدوثها، بينما لا يعترف المعيار الدولي باي ربح او خسارة اذا كانت عملية الاقتناء بمبادلة اصل بأصل غير مماثل له. يحمل المعيار السعودي الفرق بين القيمة العادلة وتكلفة الاصل المشيد داخليا على الفترة المالية التي يصبح الأصل خلالها صالحاً للاستعمال بينما يستبعد المعيار الدولي أي ارباح داخلية للوصول لتكلفة الاصول المشيدة.

حيث إنه بالنسبة للمحاسبة عن تكاليف المنتجات المنتجة خلال مرحلة الاختبار التجريبي والإيرادات الناجمة عنها أصدرت الـ SOCPA بشأنها رأيا مهنيا يتم تطبيقه في المملكة منذ بداية عام 2012 ووكانت تغطية المعايير الدولية له في حينه غير متسقة مع مبادئ إثبات الأصول حسب رأي الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

يوجد اختلاف في المنهجية المتبعة لتحديد الخسارة الناشئة عن الانخفاض في قيمة الاصول طويلة الاجل بما فيها الشهرة، فوفقا للمعيار السعودي تراجع الاصول ذات الاعمار الطويلة عندما تشير الاحوال أو التغيرات في الظروف الى احتمال تجاوز قيمتها الدفترية القيمة القابلة للاسترداد، فكانت تقاس الخسارة الناشئة عن الانخفاض في القيمة حسب فائض القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد ويحسب الاخير التدفقات بالتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة أو القيمة العادلة أيهما أعلى، ووفقاً للمعايير الدولية تقاس الخسارة الناشئة عن الانخفاض في القيمة حسب فائض القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد ويحسب الاخير التدفقات بالقيمة قيد الاستخدام (التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة) أو القيمة العادلة ناقصا تكلفة الاستبعاد. يتطلب المعيار الدولي مراجعة نسب الاستهلاك، والقيمة المتبقية للأصول الثابتة بشكل سنوي، مما يحد من وجود أصول مستهلكة ولا تزال تستخدم. وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي (16) ينبغي تجزئة العقارات والآلات والمعدات الى عناصرها وتحديد اعمارها الانتاجية بصورة مستقلة وهذا لم يكن متوفر بالمعايير السعودية.

المصاريف المؤجلة: تسمح المعايير السعودية برسملة مصاريف ما قبل التشغيل الا ان بعض المصاريف التي لا تستوفي شروط الرسملة غير مؤهلة للاعتراف بها كأصل وفقا للـ(IFRSs).

بخصوص الشركات التي تقوم بتأجير الاصول ثم البيع كجزء من نشاطها العادي يتم تحويل تلك الأصول إلى المخزون ويتم إثبات سعر البيع ضمن إيرادات المنشأة من النشاط الرئيسي. يوجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم 5 عرض الاصول غير المتداولة المجنبة للبيع بشكل منفصل بقائمة المركز المالي بالاضافة لعدم سماحه لعمل مقاصة بين اصول والتزامات مجموعة معدة للبيع، بل يوجب عرض كل من الاصول والالتزامات بشكل منفصل عن بقية الاصول والالتزامات، في حين يعطي المعيار السعودي متطلبات تفصيلية لكيفية التعامل مع الاصول والالتزامات المتعلقة تمثل مع بعضها مجموعة يتم التخلص منها في معاملة واحدة. بالاضافة الى لا يتطلب المعيار السعودي وجود مخصص التزام ايقاف تشغيل اما بالمعايير الدولية فينبغي ان تتضمن تكلفة العقارات والآلات والمعدات تقديرا اوليا لتسوية الالتزام عندما تتعهد المنشاة بتفكيك وازالة المعدات واعادة الى حالته الاصلية وتعالج كمطلوبات غير متداولة.

2-6 المعيار السعودي رقم (16) المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية مقابل المعيار الدولي IAS 28 الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات

يوجد معيار سعودي واحد لمعالجة موضوع الاستثمارات والمشتقات المالية بينما يوجد عدة معايير دولية لمعالجة هذه الموضوع منها المعيار الدولي رقم 9 الادوات المالية. يتخلف المعيار السعودي عن الدولي فيما يخص استخدام القوائم المالية للشركة المستثمر فيها في حالة اختلاف الفترة المالية بين الشركة المستثمرة والمستثمر فيها حيث يوجب المعيار السعودي إستخدام آخر قوائم مالية معدة بواسطة المستثمر فيها لتحديد نصيب الشركة المستثمرة في ارباح وخسائر الشركة المستثمر فيها ، بينما يوجب المعيار الدولي اجراء تسويات للآثار المترتبة على الاحداث والعمليات المهمة التي تقع بين تواريخ إعداد القوائم المالية للشركة المستثمرة والشركة المستثمر فيها، بالاضافة لتناول المعيار الدولي لموضوعات لم يتطرق لها المعيار السعودي منها كيفية المحاسبة عن المشروعات الواقعة تحت سيطرة مشتركة، الاخذ بالاعتبار حقوق التصويت المحتملة وكيفية معالجة حصة المستثمر في الدخل الشامل الآخر. لا يسمح المعيار الدولي بإطفاء الشهرة المثبتة عند اقتناء الاستثمار في المنشآت الزميلة او المشروعات المشتركة، حيث يتطلب المعيار الدولي النظر الى الاستثمار في مجمله كأصل واحد يتم عند النظر في اثبات أي هبوط في قيمته

2-7 المعيار السعودي رقم (17) الاصول غير الملموسة والمعيار رقم (7) تكاليف البحث والتطوير مقابل المعيار الدولي IAS 28 الاستثمارات في المنشآت الزميلة والمشروعات المشتركة:

لا يسمح المعيار الدولي تكاليف برسملة تكاليف التأسيس كأصل مستقل. في حين يسمح المعيار السعودي برسملة مصاريف التأسيس التي تحدث خلال مرحلة الانشاء إذا تأكد ان لها منافع مستقبلية. يتيح المعيار الدولي في حالات خاصة إعادة تقويم الاصول غير الملموسة. يشترط المعيار السعودي استنفاذ الاصول غير الملموسة وفقا لطريقة القسط الثابت بينما يسمح المعيار الدولي باستخدام طرق متعددة لاستنفاذ الاصول غير الملموسة.

المعيار السعودي رقم (18) المحاسبة عن الإعانات والمنح الحكومية مقابل المعيار الدولي IAS 20 المحاسبة عن المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدة الحكومية

سمح المعيار الدولي بإثبات قيم المنح والموجودات بقيمة رمزية ولم يتطرق المعيار السعودي لذلك. حدد المعيار الدولي انه يمكن الاعتراف بالمنح الحكومية وفقا لمدخل راس المال (اضافتها مباشرة الى حقوق الملكية)، بينما المعيار السعودي ينص على ادراجها في قائمة الدخل في بند مستقل، اما المنح المحصلة مقدما او المستحقة فتدرج بقائمة المركز المالي في بند مستقل. المعيار السعودي يحدد حالات معينة يتم فيها قياس المنحة على اساس صافي على اساس القيمة التاريخية للأصول الممنوحة في حالة المنحة المشروطة، اذا لم تلتزم المنشاة بقيود المنحة المشروطة ويتم إثبات المنحة المقيدة كخصوم بصافي القيمة الدفترية، بينما لم يتطرق المعيار الدولي لهذه التفاصيل.

2-8 المعيار السعودي رقم (10) معيار التقارير المالية الأولية مقابل المعيار الدولي IAS 34 التقرير المالي الاولي:

فصل المعيار السعودي في إثبات وقياس ايرادات الفترة الأولية ومصروفاتها والإفصاحات، اما المعيار الدولي فقد نص على أنه يجب على المنشأة أن تطبق في قوائمها المالية الأولية السياسات المحاسبية نفسها كالمُطبقة في قوائمها المالية السنوية باستثناء ما يتم إجراؤه من تغييرات في السياسات المحاسبية. فيما يتعلق بتكلفة السلع المبيعة والمخزون من حيث كيفية قياسها فان المعيار السعودي يتبع قاعدة التكلفة أو سعر السوق وينص على عدم إثبات الانخفاض المؤقت في قيمة المخزون، اما المعيار الدولي فقد نص على اتباع المبادئ المطبقة عند اعداد القوائم المالية السنوية حيث يقاس المخزون بقاعدة التكلفة او صافي القيمة القابلة للتحقق ويسمح المعيار الدولي بإثبات أي تخفيض في قيمة المخزون كمصروف في الفترة التي يحدث فيها التخفيض.

2-9 المعيار السعودي رقم (5) الإيرادات مقابل المعيار الدولي IAS 18 الإيراد:

يتبنى المعايير الدولي مفهوم الدخل كعنصر من عناصر القوائم المالية وليس الايراد والذي يتضمن الايراد والمكاسب، وحل المعيار IFRS15 المتعلق بالإيراد من العقود مع العملاء محل المعيارين IAS 11 و IAS 18 والتفسيرات ذات الصلة. وينطبق المعيار على الايرادات عن طريق مبيعات البضاعة، تقديم الخدمات الايرادات من استخدام الغير لأصول المنشاة، بينما يرى المعيار السعودي الايرادات تقاس على اساس السعر المحدد في عملية التبادل.

يلاحظ الباحث تنوع الاختلافات بين الـ(SAS) و الـ(IFRSs) من حيث التفصيل في الاثبات او القياس او الإفصاحات، فضلا عن الى اختلافات في بعض المصطلحات المستخدمة والتي يتعين استبدالها عند التحول منها على سبيل المثال (معادلات النقد) والتي تسمى الـ(SAS) بشبه النقد، ذلك التنوع في الاختلافات بين النوعين من المعايير بالاضافة الى وجود معايير دولية لا يوجد لها معايير سعودية مقابلة منها IAS19 (منافع الموظف)، IAS23 (تكاليف الاقتراض)، IAS27 (القوائم المالية المنفصلة)، IAS32 (الأدوات المالية، العرض)، IAS40 (العقارات الاستثمارية)، IAS41 (الزراعة)، IFRSs2 (الدفع على اساس السهم)، IFRSs11 (الترتيبات المشتركة)، IFRS12 (الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى)، IFRSs13 (قياس القيمة العادلة)، هذه الاختلافات يتوقع ان تنعكس على التطبيق اذا لم تراعى هذه الاختلافات بعناية. فمثلا نجد أنه بالمعايير السعودية معيار خاص بالزكاة وهو المعيار رقم (11) المحاسبة المالية للزكاة خاضع لتنظيم مصلحة الزكاة ويستمد احكامه وتعاليمه من الشريعة الاسلامية ولا يوجد ما يقابل هذا المعيار بالمعايير الدولية، بالاضافة الى اعتراض الـ SOCPA على كيفية المحاسبة عن تكاليف المنتجات المنتجة خلال مرحلة الاختبار التجريبي والإيرادات الناجمة عنها، وفي هذا الصدد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعا لإجراء تعديل على IAS16 الخاص بالعقارات والآلات والمعدات، يتضمن متطلبات جديدة للمحاسبة عن تكاليف المنتجات المنتجة خلال مرحلة الاختبار التجريبي والإيرادات الناجمة عنها، إذ ينص التعديل الجديد على إثبات تكاليف السلع المنتجة خلال فترة التجريب والإيرادات الناجمة عنها في قائمة الدخل. حيث إن هذا التعديل جاء نتيجة للدراسة التي قامت بها الـ SOCPA للموضوع.

التحليل التطبيقي ومناقشة فرضيات البحث:

قامت الشركات المدرجة بالسوق السعودية بإعادة إعداد القوائم المالية وفقا الـ IFRSs المعتمدة في السعودية والمعايير والاصدارات الصادرة بواسطة SOCPA كما في 31 ديسمبر 2016م، كما تم إعداد قائمة المركز المالي الافتتاحية كما في 1 يناير 2016م وفقا للـ IFRSs، في هذه الجزئية نهدف الى تحليل التعديلات الرئيسية التي تم إجراؤها لتعديل الأرصدة الافتتاحية لسنة 2016 بشركات العينة وفقًا الـ IFRSs ، إذ أن الشركات كانت تعد قوائمها المالية لجميع الفترات حتى السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م على أساس المعايير المحاسبية المعتمدة من SOCPA.

التغيرات على عناصر القوائم المالية الأساسية المالية نتيجة للتحويل إلى IFRSs:

تم تلخيص أثر التحول إلى IFRSs على عناصر القوائم المالية الأساسية لعينة الدراسة البالغة 41 شركة حسب القيم الموضحة في الجدول (1) ادناه:

جدول (1)

اهم التعديلات على عناصر القوائم المالية الأساسية

العنصر/ المؤشر	متوسط القيمة وفقاً SAS	متوسط القيمة وفقاً IFRSs	قيمة التغير	متوسط نسبة التعديل	الانحراف المعياري
الموجودات غير المتداولة	**2,952,955,624**	**2,868,511,114**	**84,444,510**	**% 2.86**	**59,711,286**
المخزون	**193,834,985**	**190,833,381**	**3,001,604**	**% 1.55**	**2,122,454**
الموجودات المتداولة	**578,752,737**	**568,575,259**	**10,177,478**	**% 1.76**	**7,196,563**
الذمم المدينة	**102,671,170**	**103,224,605**	**553,435)(**	**% -0.54**	**391,337**
حقوق المساهمين	**1,799,692,531**	**1,452,977,034**	**346,715,497**	**% 19.27**	**245,164,879**
المطلوبات غير المتداولة	**1,621,203,757**	**1,604,597,003**	**16,606,754**	**% 1.02**	**11,742,748**
المطلوبات المتداولة	**418,431,175**	**387,286,712**	**31,144,463**	**% 7.44**	**22,022,461**
الإيرادات	**773,248,511**	**779,433,902**	**(6,185,391)**	**% -0.80**	**4,373,732**
تكلفة المبيعات	**585,362,722**	**585,650,286**	**(287,564)**	**% -0.05**	**203,339**
مجمل الدخل	**187,885,789**	**193,783,616**	**(5,897,827)**	**% -3.14**	**4,170,393**
مجمل الدخل الشامل	**61,254,528**	**55,572,204**	**5,682,324**	**% 9.28**	**4,018,010**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات عينة الدراسة، 2018م

يمكن ملاحظة نسب تغيرات وانحرافات معتبرة لعدد قليل من البنود المفصح عنها بناءً على الـ IFRSsلإعداد التقارير المالية مقارنةً بالمفصح عنها وفقاً للـSAS . حيث يمكن ملاحظة أكبر تغير وانحراف معياري عند مستويات حقوق المساهمين بزيادة 19.27 % للـSAS عن الـIFRS ، مجمل الدخل الشامل بزيادة 9.28% للـSAS عن الـIFRSs ، المطلوبات المتداولة بزيادة 7.44% للـSAS عن الـIFRSs ، تعتبر هذه الاختلافات ذات اهمية نسبية من وجهة النظر المحاسبية حيث أنه من المعلوم هنالك ثلاث اراء تحدد الأهمية النسبية لأي بند تدور حول اعتبار البند مهم ذا كانت قيمته تعادل 5% فأكثر والرأي الثاني يعتبر البند ذو أهمية نسبية اذا زادت قيمة البند عن 5% والراي الثالث يرى أهمية البند اذا عادلت قيمته 10% او اكثر.

التغيرات على مؤشرات قياس الأداء الأساسية المالية نتيجة للتحويل إلى IFRSs:

تم تلخيص أثر التحول إلى IFRSs على مؤشرات قياس الأداء الأساسية لعينة الدراسة البالغة 41 شركة حسب القيم الموضحة في الجدول (2) ادناه:

جدول (2)

اهم التعديلات على المؤشرات الأساسية

العنصر/ المؤشر	متوسط القيمة وفقاً SAS	متوسط القيمة وفقاً IFRSs	قيمة التغير	متوسط نسبة التعديل	الانحراف المعياري
ربحية السهم الأساسية	**1.06**	**1.02**	**0.04**	**% 3.77**	**0.02**
العائد على الموجودات	**0.03**	**0.02**	**0.01**	**% 33.33**	**0.00**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات عينة الدراسة، 2018م

يمكن ملاحظة نسب تغير وانحراف كبير لمؤشر العائد على الموجودات المفصح عنها بناءً على الـ IFRSsلإعداد التقارير المالية مقارنةً بالمفصح عنها وفقاً للـSAS ، حيث يلاحظ أن التغير والانحراف المعياري للعائد على الموجودات بزيادة 33.33 % للـSAS عن الـIFRSs ويعتبر هذه الاختلاف ذو اهمية نسبية من وجهة النظر المحاسبية.

فيما يخص متغير ربحية السهم الاساسية يلاحظ أن تغيره صغير من الناحيتين المحاسبة والمالية حيث كان 3.77% فقط وهذا مؤشر على أن أثر التحول انعكس بعض البنود الا أن تأثيره لم يكن كبيراً على نتائج الاعمال.

أما من الناحية الاحصائية يجب اجراء بعض الاختبار التي تبين مدى أهمية التغيرات المختلفة وعليه فإن هذه الاختلافات يمكن قراءتها وتفسيرها مع نتائج جدول تحليل التباين الموضح في تحليل فقرات الجدول (4) والجدول (5) للوقوف على مدى جوهريتها.

تحليل الارتباط لمتغيرات البحث:

يمكن الحصول على قيم معاملات الترابط وهي الفروق النسبية التي تم الحصول عليها نتيجة لتعديل تلك المتغيرات من الـSAS الى الـIFRSs ، لاختبار الفرضيات التالية:

فرضية العدم: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المدروسة

الفرضية البديلة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين زوج واحد على الأقل من المتغيرات المدروسة.

جدول (3)

اختبار الارتباط بين الـSAS والـIFRSs

العنصر / المؤشر	معامل الارتباط	درجة المعنوية
متوسط اجمالي قيم العناصر	**0.995**	**0.000**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات عينة الدراسة، 2018م

من الملاحظ أن الجدول (3) يوضح وجود علاقة ارتباط ايجابية عالية جدا بين اجمالي قيم المتغيرات المقاسة وفقاً للمعايير السعودية والمتغيرات المقاسة وفقاً للمعايير الدولية بعامل الارتباط بين متغيري متوسط اجمالي البنود والمؤشرات 0.995 وبمستوى معنوية 0.000 في النوعين من المعايير بمعنى قبول الفرضية البديلة، وهذا يتفق مع وجهات نظر كثير من المحللين والاكاديميين بعدم وجود تأثير كبير لعملية التحول، بالاضافة الى انسجامه مع ما توصلت إليه دراسة (Alma & Ahmed, 2012) عدم وجود تغييرات جوهرية في والوضع المالي الإجمالي عند تبني المعايير الدولية في استراليا.

تحليل التباين لمتغيرات الفرضية الأولى:

لقد تم اجراء تحليل التباين لاختبار كل من:

فرضية العدم: تساوي متوسطات قيم عناصر القوائم المالية الاساسية

الفرضية البديلة: عدم تساوي متوسطي قيم زوج واحد على الأقل من عناصر القوائم المالية الاساسية.

جاءت قيم P-Value المصاحبة لإحصائية F بين كل زوج من المتغيرات التي تم دراستها على النحو التالي:

جدول (4)

الفروق النسبية للعناصر المالية الاساسية نتيجة للتحول للـIFRSs

العنصر / المؤشر	Sig	F
الموجودات غير المتداولة	**0.977**	**0.001**
المخزون	**0.979**	**0.001**
الموجودات المتداولة	**0.980**	**0.001**
الذمم المدينة	**0.991**	**0.000**
حقوق المساهمين	**0.778**	**0.080**
المطلوبات غير المتداولة	**0.993**	**0.000**
المطلوبات المتداولة	**0.906**	**0.014**
الإيرادات	**0.987**	**0.000**
تكلفة المبيعات	**0.999**	**0.000**
مجمل الدخل	**0.944**	**0.005**
مجمل الدخل الشامل	**0.955**	**0.003**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات عينة الدراسة، 2018م

يتضح من تحليل التباين بالجدول (4) عدم وجود اختلافات جوهرية نتيجة لتعديل تلك القوائم المالية من الـ SAS الى IFRSs حيث جاءت قيم P-Value المصاحبة لإحصائية F اكبر من 5% لكل متغيرات الدراسة ولهذا ترفض الفرضية البديلة أي تساوي متوسطات قيم البنود والمؤشرات المدروسة، وهذا يفسر درجة الارتباط العالية جدا التي ظهرت بالجدول رقم (3)، إن وجود اختلافات جوهرية يوضح تقارب القيم المقاسة والمفصح عنها وفق النوعين من المعايير، مع وجود اختلافات طفيفة جداً لا تخرج في معظمها عن اعادة التصنيف، وقد يفسر ذلك تقارب الـSAS مع الـ IFRSs في كثير من المعالجات، فضلا عن ما ما اصدرته الـ SOCPA من قرار يتم بموجبه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لا يغطيها معيار سعودي، وايضاً نجد أن ما يفوق 50% من المعايير الدولية لا يوجد لها نظير من المعايير السعودية (عسيري، 2014: 35).

من الضروري مناقشة وتفسير ما حصل لبعض البنود والمؤشرات من تغيرات وانحرافات معيارية معتبرة (اختلافات تجاوزت في قيمتها نسبة 5%) بين النوعين من المعايير مقارنة بباقي البنود والمؤشرات، حسب ما رود بالجدول رقم (1) المعنون بأهم التعديلات ببنود القوائم المالية الأساسية والمؤشرات الأساسية بالاضافة الى حصولها لإحصائية F اعلى من باقي البنود والمؤشرات، وتلك البنود هي متغير حقوق المساهمين بنسبة اختلاف 19.27%، متغير مجمل الدخل الشامل بنسبة اختلاف 9.28%، متغير المطلوبات المتداولة بنسبة اختلاف 7.42%، ويمكن تفسير التغيرات والانحرافات المعيارية المعتبرة بالأخذ بالاعتبار ما ذهبت إليه معظم تقارير المراجعة بعدد من الشركات باعتبار ادراج التعديلات اللازمة لإظهار أثر التحول امر رئيس للمراجعة نظراً لان تطبيق المعايير الدولية لأول مرة له تأثير جوهري على القوائم المالية فيما يخص القياس والاعتراف والافصاح، ويتم توضيحها كالاتي:

معظم الاختلافات ترجع لإعادة التصنيف حيث قامت غالبية الشركات المفحوصة بإعادة تصنيف بعض العناصر في قائمة المركز المالي استيفاءً لمتطلبات العرض والافصاح. بالنسبة لمتغير حقوق المساهمين نسبة الاختلاف 19.27% الـSAS عن الـIFRSs، وهذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Alma & Ahmed, 2012) التي اوضحت ان ارتفاع قيمة حقوق الملكية والاصول، ويمكن ارجاع اهم أسباب الاختلافات الى تطبيق تجزئة العقارات والآلات والمعدات، تعديلات مكافآت نهاية الخدمة والتي تم الاعتراف بها على اساس تقييم الخبير الاكتواري وتحميله على الارباح المبقاة، فكانت المبالغ اكبر مما اعترف به وفقاً للمعايير السعودية والذي كان يتم الاعتراف به على اساس الاستحقاق في تاريخ القوائم المالية، تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة بدلاً عن التكلفة وفي معظم الشركات خفضت قيمتها، إلغاء الاعتراف ببعض المصاريف المؤجلة غير مؤهلة للاعتراف بها كأصل مثل مصاريف ما قبل التشغيل وفقا للـ IFRSs.

بالنسبة لمتغير مجمل الدخل الشامل نسبة الاختلاف 9.28% للمعايير السعودية عن الـIFRS ، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (Georgescu, 2015) التي اوضحت ان تبني الـ IFRSs يؤثر بشكل كبير على نتائج الشركات المدرجة لان التسويات التي حددتها الـIFRS لإعداد قائمة الربح والخسارة تضمن قياس الدخل بالاعتماد على نتائج الاعمال وليست قيم الاصول، ويدعم ذلك انخفاض قيمة الإيرادات عند تطبيق الـ IFRSs ، وكذلك دراسة (Alma & Ahmed, 2012) ودراسة (Peng, 2008) التي اظهرت أن متوسط الدخل والخسارة قد انخفض نتيجة لتغييرات السياسة المحاسبية من معايير المحاسبة الأسترالية والصينية إلى الـ IFRSs ، ويمكن ارجاع اهم أسباب الاختلافات الى أثر تعديلات مكافآت نهاية الخدمة التي ادت الى تخفيض الدخل الشامل، اعادة تصنيف مكافأة اعضاء مجلس الادارة وفقا للـ IFRSs على قائمة الدخل ضمن المصروفات الادارية في قائمة الارباح والخسائر، اعادة احتساب المصاريف التمويلية وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي تماشيا مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، تحميل مصروفات الزكاة والضريبة على الأرباح المبقاة والتي كانت بعض الشركات تحملها على قائمة التغيرات في حقوق الملكية.

بالنسبة لمتغير المطلوبات المتداولة نسبة الاختلاف 7.44% للمعايير السعودية عن الـ IFRSs ، ، وهذا يختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Alma & Ahmed, 2012) التي اوضحت ارتفاع قيمة المطلوبات بالتحول للمعايير الدولية، وقد يرجع سبب الاختلاف الى ما يتطلبه IAS19 على الشركة الاعتراف بالتزام يعادل صافي مبلغ القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة وتكاليف الخدمة السابقة المؤجلة في قائمة المركز المالي، ووفقا للمعيار السعودي كان يتعين تجنيب مخصص مكافآت نهاية الخدمة للمبالغ المستحقة الدفع للموظفين بتاريخ المركز المالي، أيضا ويمكن تفسير الاختلاف بإظهار مخصص التزام ايقاف تشغيل كمتطلب بالمعايير الدولية حيث ينبغي ان تتضمن تكلفة العقارات والآلات والمعدات تقديرا اوليا لتسوية الالتزام عندما تتعهد المنشاة بتفكيك وازالة المعدات واعادة الى حالته الاصلية وتعالج كمطلوبات غير متداولة، ادراج مخصص للزكاة وضريبة الدخل قد تصبح مستحقة نتيجة روبوط ضريبية جديدة تماشيا مع IAS37.

مما سبق يستنتج الباحث أن الاختلافات بين الـSAS و الـIFRSs تحتاج إلى تعديلات معتبرة فيما يتعلق بكل من حقوق المساهمين، مجمل الدخل الشامل، المطلوبات المتداولة، وذلك حسب المعايير IAS 16، IAS 19، IAS 24، IAS 28، IAS 37، IAS 39. وعليه يمكن القول بقبول الفرضية الاولى بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين عناصر القوائم المالية الاساسية المفصح عنها وفقاً للنوعين من المعايير.

تحليل التباين لمتغيرات الفرضية الثانية:

لقد تم اجراء تحليل التباين لاختبار كل من:

فرضية العدم: تساوي متوسطات قيم مؤشرات القوائم المالية الاساسية

الفرضية البديلة: عدم تساوي متوسطي قيم زوج واحد على الأقل من لمؤشرات القوائم المالية الاساسية.

جاءت قيم P-Value المصاحبة لإحصائية F بين كل زوج من المتغيرات التي تم دراستها على النحو التالي:

جدول (5)

الفروق النسبية للعناصر والمؤشرات المالية الاساسية نتيجة للتحول للـIFRSs

العنصر / المؤشر	Sig	F
ربحية السهم الاساسية	**0.963**	**0.002**
العائد على الموجودات	**0.906**	**0.014**

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات عينة الدراسة، 2018م

يتوضح من تحليل التباين بالجدول رقم (5) يمكن مناقشة وتفسير ما حصل للمؤشرات من تغيرات وانحرافات معيارية معتبرة (اختلافات تجاوزت في قيمتها نسبة 5%) بين النوعين من المعايير مقارنة بباقي البنود والمؤشرات، حسب ما رود بالجدول رقم (1) المعنون بأهم التعديلات ببنود القوائم المالية الأساسية والمؤشرات الأساسية فضلاً عن أن إحصائية F كانت عالية، حيث أن معظم الاختلافات ترجع لإعادة التصنيف حيث قامت غالبية الشركات المفحوصة بإعادة تصنيف بعض العناصر في قائمة المركز المالي استيفاءً لمتطلبات العرض والافصاح. بالنسبة لمتغير العائد على الموجودات نسبة الاختلاف 33.33% للـSAS عن الـ IFRSs ، ومتغير ربحية السهم الاساسية نسبة الاختلاف 3.23%، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (SOVBETOV, 2015) التي اوضحت ان نسب الربحية والنمو تتأثر بتبني الـIFRSs ، ويمكن ارجاع اهم أسباب الاختلافات الى عدة عوامل منها تطبيق تجزئة العقارات والآلات والمعدات الى عناصرها وتحديد اعمارها الانتاجية بصورة مستقلة كما تنادي به المعايير الدولية، وما نشأ عنه مصروف استهلاك اضافي وتم الاعتراف بالمبالغ ضمن الارباح المبقاة بالأرصدة الافتتاحية للعام 2016م، تحميل مكافأة اعضاء مجلس الادارة وفقا للـ IFRSs على قائمة الدخل والتي كانت تحمل على قائمة التغيرات في حقوق الملكية. عليه يتضح للباحث أن الاختلافات بين الـSAS والـIFRSs تحتاج إلى تعديلات معتبرة فيما يتعلق بكل من العائد على الموجودات، ربحية السهم الاساسية، حسب المعايير IAS 16، IAS 19، IAS 24، IAS 28، IAS 37، IAS 39.

مما سبق يمكن ان يستنتج الباحث عدم وجود تأثير جوهري للتحول من الـSAS الى الـIFRSs على العناصر والمؤشرات الأساسية للقوائم المالية. وعليه يمكن القول بقبول الفرضية الثانية بأنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات القوائم المالية الاساسية المفصح عنها وفقاً للنوعين من المعايير.

ملخص النتائج:

ختاما قد يعود التأثيرات المالية للتحول من الـSAS الى الـIFRSs الى الاختلافات النسبية بين النوعين من المعايير التي تطلبت اعادة قياس لعناصر القوائم المالية وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة على النحو الأتي:

- عدم وجود تغيرات جوهرية في الوضع المالي الإجمالي عند تبني الـIFRSs في السعودية.
- تطبيق الـIFRSs لأول مرة له تأثير جوهري على القوائم المالية فيما يخص القياس والاعتراف والافصاح على عدد محدود من البنود والمؤشرات الأساسية هي:
- يوجد اختلاف جوهري في قيمة مجمل الدخل الشامل المقاس وفقاً للـSAS عن القيمة المقاسة وفقاً للـIFRSs، وقد يرجع ذلك الى أن التسويات التي تحددها الـIFRSs لإعداد قائمة الربح والخسارة تضمن قياس الدخل بالاعتماد على نتائج الاعمال وليست قيم الاصول. اعادة تصنيف مصروفات الزكاة والضريبة على قائمة الدخل بدلاً عن تحميلها على الأرباح المبقاة بقائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- تأثرت سلبا قيمة كل من متغير العائد على الموجودات ومتغير ربحية السهم الاساسية، نتيجة للتحول للمعايير الدولية، وتتمثل أهم أسباب الاختلافات في تطبيق تجزئة العقارات والآلات والمعدات الى عناصرها وتحديد اعمارها الانتاجية بصورة مستقلة، تحميل بعض المصروفات على قائمة الدخل والتي كانت تحمل على قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- تأثرت سلبا قيمة حقوق المساهمين نتيجة للتحول للمعايير الدولية. وتتمثل أهم أسباب الاختلافات في تغير طريقة الاعتراف بمكافآت نهاية الخدمة من اساس الاستحقاق الى الاعتراف بها على اساس تقييم الخبير الاكتواري، إلغاء الاعتراف ببعض المصاريف المؤجلة غير مؤهلة للاعتراف بها كأصل وتأثيره على الارباح المبقاة.
- تأثرت سلبا قيمة مجمل الدخل الشامل نتيجة للتحول للمعايير الدولية. وتتمثل أهم أسباب الاختلافات في أثر تعديلات مكافآت نهاية الخدمة التي ادت الى تخفيض الدخل الشامل، اعادة تصنيف مكافأة اعضاء مجلس الادارة وفقا للمعايير الدولية على قائمة الدخل ضمن المصروفات الادارية، اعادة احتساب المصاريف التمويلية وفقاً لمعدل الفائدة الفعلي.

– تأثرت ايجابا قيمة المطلوبات المتداولة عند تغير الـSAS الى الـIFRSs . وتتمثل أهم أسباب الاختلافات في الاعتراف بالتزام يعادل صافي مبلغ القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة وتكاليف الخدمة السابقة المؤجلة في قائمة المركز المالي بدلاً عن الاعتراف بالمبالغ مستحقة الدفع للموظفين بتاريخ المركز المالي، اظهار بعض مخصصات الالتزامات.

– فضلاً عن أن هنالك سبب اجمالي للاختلافات الناتجة عن التحول للمعايير الدولية هو استيفاءً لمتطلبات العرض والافصاح فقد قامت غالبية الشركات المفحوصة بإعادة تصنيف بعض البنود في القائمة المالية.

توصيات البحث:

يوصي الباحث مستخدمي القوائم المالية بعدم التخوف والقلق من التأثرات السلبية لقيمة كل من متغير العائد على الموجودات ومتغير ربحية السهم الاساسية وذلك لان هذا الانخفاض راجع لطبيعة المعايير الدولية وليس لأداء الشركات.

كما يوصي الباحث بدراسة تأثير التحول الـIFRSs على جودة التقارير المالية، وجذب رؤوس اموال اجنبية وبتكلفة منخفضة.

المراجع العربية:

النجار، فايز جمعة صالح وآخرون، 2009، أساليب البحث العلمي من منظور تطبيق، الاردن، دار الحامد للنشر والتوزيع.

ظاهر شاهر القشي، 2009، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الاردنية على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، **المجلة العربية للإدارة**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية، المجلد 29، العدد 2، القاهرة، 165-191.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 2016، ابرز ملامح معايير المحاسبة الدولية المتعمدة في المراحل الثلاث الاولى من خطة التحول الى المعايير الدولية بالمقارنة بالمعايير السعودية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 1- 11.

_____، 2018/2017، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، مكتبة الملك فهد.

_____، معايير المحاسبة المالية-http://socpa.org.sa/Socpa/Technical Resources/Accounting-Standards.aspx #title4

ظاهر شاهر القشي، هيثم العبادي، 2008، مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في الاردن بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الامريكية ومعايير المحاسبة البريطانية، **مجلة المحاسبة الإدارة والتامين**، جامعة القاهرة، العدد 71 467- 501.

نـايـف بن عـبـدالـرحـمـن إدريـس 2017م، معايير المحاسبة انطلاقة مرحلة جديدة، **صحيفة مال الاقتصادية** 5 أبريل.

فاطمة علي مصباح المجربي، 2012، قدرة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي على تبني وتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، ليبيا.

مصطفى حميدان حسن حميدان، 2010، مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الاردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، ليبيا.

عبد الله علي عسيري، (2014)، معايير المحاسبة السعودية بين التبني أو التوفيق مع معايير المحاسبة الدولية: تحليلية، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**: الاقتصاد والادارة، م 28، ع2، ص35.

بهاء غازي عرنوق، (2014) التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأدوات المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية – دراسة تطبيقية -، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م 30، ع الاول، ص ص 561 - 584.

المقالات والأخبار والتقارير والمنشورات:

صحيفة مال الاقتصادية، الرياض - مال 3أبريل 2017، http://www.maaal.com/archives/20170403/89432

مجلة المحاسبون،2010، تقرير رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد 64، ص 34.

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، الاستعداد للتحول لمعايير المحاسبة ومعايير التقرير المالي الدولية، http://socpa.org.sa

_____، 2016، التحول للمعايير الدولية (معلومات هامة)، http://socpa.org.sa ص ص 1 – 5

_____، 2016، منجزات العمل على مشروع التحول إلى المعايير الدولية (المحاسبة والمراجعة)، http://socpa.org.sa ص ص 1 - 80

المراجع غير العربية:

1. Ahmed K, Alam M, 2012, " The Effect of IFRS Adoption on the Financial Reports of Local Government Entities", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol. 6, Issue 3, PP 109-120.
2. Ampofo A, and sellani R J, 2005, "Examining the differences between United States Generally Accepted Accounting Principles (U.S. GAAP) and international Accounting Standards (IAS): implications for the harmonization of Accounting Standards", Accounting forum, Vol. 29, Issue 2, PP 219-231.

3.Devon E., and others 2009, " One World- One Accounting, Business Horizons", Business Horizons VOL 52, PP 531-537
4.Georgescu L E, and others 2015, " Analysis of the Impact of Adopting the IFRS by the Companies Listed on BVB", Procedia Economics and Finance, Vol. 20, PP 259-267.
5.Hossain S, and Mondal U, 2016, "Effects of Adopting International Accounting Standards on Financial Statements", Journal of Business and Management, Vol. 18, Issue 7, PP 147-151.
6.Peng S, and others, 2008,"Does Convergence of Accounting Standards Lead to the Convergence of Accounting Practices? A Study from China", The International Journal of Accounting, Vol. 43, Issue 4, PP 448-468.
7.Qu Wen a, and others, 2012, " Does IFRS Convergence Improve Quality Of Accounting Information? - Evidence Form the Chinese Stock Market", Corporate Ownership & Control Vol. 9, Issue 4, PP 187-196.
8.Samuel F. A, and others, 2013, " The Impact of International Financial Reporting Standards on Taxation", International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, Issue 10, PP 169-174.
9.Sovbetov Y, (2015), "How IFRS Affects Value Relevance and Key Financial Indicators? Evidence from the UK", International Review of Accounting, Banking and Finance, Vol. 7, Issue 1, PP 73-96.

References:

1.Alqashi, T., & Fayez J. S., (2009) methods of scientific research – applied perspective, Jordan, Dar al-Hamid for publication and distribution.
2.Alqashi, T. S (2009) The impact of International Accounting Standards implementation in Jordanian Companies upon Attracting Direct Foreign Investments, Arab Journal of Management, Arab Organization for Administrative Development, League of Arab States, Vol. 29, No. 2, Cairo, 165-191.
3.Saudi Organization for Certified Public Accountants (2016) Highlights the intentional features of IAS in the first three phases of the plan to transition to international standards compared to Saudi standards, Saudi Organization for Certified Public Accountants, Pages 1-11.
4._____,2017/2018, International Financial Reporting Standards adopted in Saudi Arabia, standards and other issuances approved by the Saudi Organization for Certified Public Accountants, king Fahd library.
5._____, Financial Accounting Standards, http://socpa.org.sa/Socpa/Technical-Resources/Accounting-Standards.aspx #title4.
6.Alqashi, T. S, & Haytham A., (2008) Appropriateness of International Accounting, Standards for the Environment of Companies Operating in Jordan Compared to US Financial Accounting Standards and British Accounting Standards, Accounting and Management Journal, Cairo University, No. 71 467- 501.
7.Nayef bin A., I., (2017) Accounting Standards Launching a New Phase, Mal Economic Newspaper, April 5.
8.Fatima A., M., A., (2012) The Ability Of Listed Companies In Libyan Stock Exchange Market To Adopt and Apply International Financial Reporting Standards, Unpublished Master Thesis, Middle East University, Faculty of Business, Libya.
9.Mustafa, H. H. H., (2010) The Extent of Compliance of Jordan Industrial Estates Corporation to International Financial Reporting Standards, unpublished Master Thesis, Middle East University, Faculty of Business, Libya.
10. Abdullah A. A., (2014,) S Saudi Accounting Standards between Adoption or Conciliation with The International Accounting Standards: Analytical Study, Journal of King Abdulaziz University: Economics and Management, PP. 28-35.

11. Bahaa G. R., (2014) The impact of adopting IFRS9on measuring the financial instruments of the listed conventional banks at Damascus Security Exchange (Empirical study), Damascus University Journal for Economic and Legal Sciences, Vol. 584.
12. Articles, news, reports and publications:
13. Al Mal Economic Newspaper, Riyadh - Mal 3 April 2017, http://www.maaal.com/archives/20170403/89432
14. Journal of Accountants (2010) Report of the Chairman of the International Accounting Standards Board, Saudi Organization for Certified Public Accountants, No. 64, p. 34.
15. Saudi Organization for Certified Public Accountants, Prepare for the transition to accounting and IFRS standards, http://socpa.org.sa .
16. _____, transition to international standards (important information, socpa.org.sa, pp1-5 .
17. _____, Achievements of the project to transition to international standards (accounting and auditing), http://socpa.org.sa pp1-80 .
18. Non-Arabic references:
19. Ahmed K, & Alam M, (2012) The Effect of IFRS Adoption on the Financial Reports of Local Government Entities", Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Vol. 6, Issue 3, PP 109-120.
20. Ampofo A, & sellani R J, (2005) Examining the differences between the United States Generally Accepted Accounting Principles (U.S. GAAP) and International of Accounting Standards (IAS): implications for the harmonization of Accounting Standards", Accounting Reports, Vol. 29, Issue 2, PP 219-231.
21. Devon E., and others (2009) One World- One Accounting, Business Horizons", Business Horizons VOL 52, PP 531-537.
22. Georgescu L E, and others (2015) Analysis of the Impact of Adopting the IFRS by the Companies Listed on BVB", Procedia Economics and Finance, Vol. 20, PP 259-267.
23. Hossain S, and Mondal U, 2016, "Effects of Adopting International Accounting Standards on Financial Statements", Journal of Business and Management, Vol. 18, PP 147-151.
24. Peng S, and others, (2008) Does Convergence of Accounting Standards Lead to the Convergence of Accounting Practices? A Study from China", The International Journal of Accounting, Vol. 43, PP 448-468.
25. Qu Wen a, and others, (2012) Does IFRS Convergence Improve Quality Of Accounting Information? - Evidence Form the Chinese Stock Market", Corporate Ownership & Control Vol. 9, PP 187-196.
26. Samuel F. A, and others (2013) The Impact of International Financial Reporting Standards on Taxation", International Journal of Business and Social Science, Vol. 4, PP 169-174.
27. Sovbetov Y (2015) How IFRS Affects Value Relevance and Key Financial Indicators? Evidence from the UK", International Review of Accounting, Banking and Finance, Vol. 7, PP 73-96.

Financial Effects of Transformation to IFRSs in Saudi Markets

Abdel Rahman Musa Ali Mohamed

a.musaali1976@gmail.com

Received:18/11/2020 Accepted :26/12/2020 Published: October / 2020

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Abstract:

The study objective is measure the financial effects of the transition from Saudi accounting standards to international accounting standards and the reasons for those effects, The study followed two methodological approaches the first was descriptive approach by reviewing the studies and reports and opinions of experts on the differences between the two types of standards and the possible effects of transition and monitoring and summarize scientifically; The second method is the statistical tests to identify the differences between the two types of standards, The study data were collected from the financial statements before and after the transition of a sample of the Saudi financial market companies which are most affected by the transformation their number (41), The study find that the transition to IFRS has had a Significantly effect on the reduce of the return on assets; basic earnings per share; equity; total comprehensive income, and Increase in the value of current liabilities. financial effects of the transition may be return mainly to reclassification and some differences that required re-measurement of financial statement items.